الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2009/WG.6/9
17 December 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة
لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الإسكوا
بيروت، ٢١-٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩

السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في لبنان

إعداد

السيدة منى عسّاف
خبيرة غذاء وتغذية ومهندسة زراعية
وزارة الزراعة/مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية
مصلحة الصناعات الزراعية

الجمهورية اللبنانية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة آراء الإسكوا.

09-0572

السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في لبنان
بيروت في ٢١/٢٢ كانون الأول ٢٠٠٩

مقدمة

إن أي استشراف لمستقبل القطاع الزراعي والريفي في لبنان، لا بدّ أن يكون مرتبطاً بمفهوم التنمية المستدامة المعاصر الذي يطال جوانب متعددة تتخطى الجانب الاقتصادي لتشمل أبعاداً اجتماعية وبيئية. هذا التطوير والتنسيق يتطلب عمل المؤسسات الرسمية والخاصة، لجعلها جزءاً من سياسة مجتمعية شاملة. يمثل مردود الإستثمار والدخل الزراعي أهم المعايير التي تحدد اختيارات التنمية الزراعية، في حين تلعب المعايير الإجتماعية والبيئية دوراً مهماً إذا ما اعتمدنا مفهوم التنمية الريفية. من هذا المنطلق، يرتكز مفهوم تنمية القطاع الزراعي، الذي هو مصدر الدخل الأساسي لسكان الريف ويلعب دوراً مهماً للحد من الهجرة الريفية، على:

- البعد الاقتصادي الذي يتطلب نظاماً اقتصادياً يمكّن من توفير منتجات تلبّي الطلب الداخلي ولها قدرة تنافسية لولوج الأسواق الخارجية.
- البعد البيئي، إذ إن التدهور البيئي في لبنان يشكّل كلفة اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب لا يمكن تداركها. ويتعبر هذا التدهور خطراً صحياً واجتماعياً واقتصادياً بالنسبة للمجتمع وعبئاً متفاقماً بالنسبة للأجيال المقبلة.
- البعد الاجتماعي يرتكز على ميادئ أساسية منها:
  - الحد من الهجرة الريفية
  - الإنماء المتوازن
  - محارة الفقر وسوء التغذية
  - توفير مفهوم الأمن الغذائي من حيث الكمية والنوعية والأسعار.

وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار مشكلة انتشار الفقر والتهميش الاجتماعي، خصوصاً في المناطق الريفية. تتركز أكبر نسبة فقر[1] (نصف عدد الفقراء) في أربع مناطق من لبنان: ١- مدينة طرابلس(محافظة الشمال) ٢-منطقة عكار(محافظة الشمال)، ٣-جزين/صيدا (محافظة الجنوب) ٤-الهرمل/بعلبك (محافظة البقاع) وبين المزارعين مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مشاركة الشباب في التنمية، ونشر المعرفة، والنهوض بدور المرأة في المجتمع (خصوصاً المجتمع الريفي). إن الاهتمام بالواجهة الاجتماعية للتنمية **يستلزم: تنشيط المجتمع المدني، وترسيخ الوجه الثقافي المرتبط بالمجال الزراعي والريفي في لبنان**. وذلك للحد من الهجرة إلى المدينة أو إلى الخارج سعياً وراء الرزق والحصول على فرص للنجاح.

دور وزارة الزراعة والأبعاد التنموية

لحظت القوانين التي حددت صلاحيات وزارة الزراعة دوراً اساسياً لها في التنمية. فمنحتها دوراً مباشراً في إدارة الموارد الطبيعية (مياه الري، الغابات والأحراج، المراعي) وبرنامج التنمية الريفية وحماية أهل الريف. وقد شملت الوزارة ضمن المحاور السبعة لإستراتيجية التنمية الزراعية(٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)[2] والذي لم تتبناه

---

(١) Poverty, Growth and Income distribution in Lebanon 2008

(٢) أستراتيجية التنمية الزراعية وبرنامج عمل اسنوات الخمس (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)

الحكومة، وحيث أن الوزارة الآن في صدد وضع استراتيجية جديدة يجري العمل عليها برعاية معالي وزير الزراعة الدكتور حسين الحج حسن، المحورين الخامس والسابع. وكانت محاور الاستراتيجية كالتالي:

- المحور الأول: ترشيد استعمال مياه الري
- المحور الثاني: حسن استخدام الأراضي
- المحور الثالث: اعتماد تقنيات فعّالة
- المحور الرابع: تنشيط سلاسل الانتاج وتفعيل التسويق الزراعي والتصدير
- المحور الخامس: دمج مفهوم المناطق ضمن التنمية الزراعية والريفية
- المحور السادس: تطوير المؤسسات العامة والخاصة
- المحور السابع : تنظيم مشاركة وارتباط العناصر الفاعلة في التنمية الريفية

هدفت الوزارة من خلال دمج مفهوم المناطق ضمن التنمية الزراعية والريفية (المحور الخامس)، إلى دمج الخصوصيات المناطقية على مستوى تنظيم القطاع الزراعي وترابطه مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، ضمن منظور التنمية الزراعية والريفية. وذلك عبر:

١. المعرفة الدقيقة لأنظمة الإنتاج التي تطبع كل منطقة والمحاور الزراعية القابلة للتطور
٢. تنمية المبادرات المحلية بمشاركة المزارعين وسائر الفاعلين في إطار التنمية الزراعية والريفية.
٣. المباشرة بتنفيذ اللامركزية وتعزيز دور الجماعات المحلية الفاعلة، لخلق ترابط وتكامل بين عمل الدولة وعمل الأفراد والجماعات.

كما إن تنظيم مشاركة وارتباط العناصر الفاعلة في التنمية الريفية (المحور السابع) عبر مراجعة الإطار المؤسساتي سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، إلى جانب دمج الخصوصيات المناطقية، يكوّنان المنطلق الأساسي لفتح المجال أمام مساهمة كل الفعاليات وخلق ترابط متين بين التنمية الزراعية والريفية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وخلق فرص جديدة لتطور الأنشطة الأقتصادية الأخرى ضمن المجال الريفي (السياحة الريفية، التصنيع، الخدمات...)

معوقات وزارة الزراعة

لم يوفر الإطار الاقتصادي العام والتوجه المعتمد للإقتصاد اللبناني مناخاً إيجابياً للزراعة, خصوصاً أن جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة تخصّص لخدمة الدين العام الأمر الذي يقلّص من مستوى الاستثمارات ويحدّ، بالتالي، من تطوير القطاع الزراعي وقدرته على المنافسة. فموازنة وزارة الزراعة أقل من ٠,٥% من الموازنة العامة)، بما فيه المشروع الاخضر ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية التابعين لها وهذه هي إحدى العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة وزارة الزراعة على القيام بدور فاعل في تطوير القطاع الزراعي وبالتالي التنمية الريفية التي هي ضمن صلاحياته.

يبقى التنسيق بين مختلف المؤسسات محدودا جداً، مما يزيد من حدة الاشكاليات، خاصة مشاريع التنمية الريفية التي تتبناها عدة مصادر والتي تساهم نوعاً ما في شكلها الحالي غير المنسّق في تشتّت العمل التنموي، مما يؤدي إلى محدودية الاستيعاب الرشيد لكل الامكانيات المتاحة.